



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP  
Open Budgets. Transform Lives.

مارس - أبريل 2014 رقم 77

## أخبار الشريك

[وعدود التسعير في الانتخابات المصرية لعام 2014](#)

[تحسين كيفية نشر الصحافة في مصر للأخبار الاقتصادية والمالية](#)

[من التقرير السنوي: ما الدروس المستفادة حول الموازنات المفتوحة؟](#)

[كيف يمكن أن تكمل الجهات المانحة المجتمع المدني المحلي فيما يتعلق بتعزيز شفافية الموازنة والمحاسبة؟](#)

[ما الدروس المستفادة حول قياس شفافية الموازنة والمحاسبة على المستوى دون القومي وعلى مستوى القطاعات؟](#)

[ما الدروس المستفادة حول المشاركة العامة ومشاركة المواطنين في عمليات الموازنة؟](#)

[التقاطع بين التقنيات والشفافية](#)

[الاستفسار عن تأثير وجدول أعمال التقنيات والشفافية](#)

[ركن المدونة](#)

[آخر منشورات من مدونة الموازنات المفتوحة](#)

[آخر التدريبات والأحداث](#)

[ندوة ويب IBP تستكشف تعديل استراتيجيات الدعم](#)

[ورشة عمل حقوق الإنسان والتدريب على الموازنة في تونس](#)

شراكة الموازنة الدولية (IBP) ترحب بعضو جديد في فريق العمل

يسعد IBP أن ترحب بأحدث الأعضاء انضماماً إلى فريق العمل ريان فلين! وقد انضم ريان إلى فريق عمل الاتصالات ليشغل وظيفة كاتب / محرر، وهو مسؤول عن كتابة المحتوى التحريري وتحرير مجموعة من المواد بالإضافة إلى إدارة منشورات IBP.

وقبل الانضمام إلى IBP، عمل ريان كمسؤول اتصال في معهد التنمية الدولية في لندن، حيث كان دوره يتركز على نشر أخبار أبحاث المعهد حول المعونة والتمويل العام لتصل إلى مجموعة كبيرة من المتابعين. وقد عمل ريان في مجال الاتصالات مع مجموعة من المنظمات الدولية في استراليا وكامبوديا وفي المملكة المتحدة.

## التقرير السنوي لعام 2013 IBP

يتاح الآن التقرير السنوي الخاص بنا لعام 2013، "انتبه للفجوة: الموازنات وتوفير الخدمات". ويمكنك الاطلاع في التقرير على أفكارنا فيما يتعلق بالأعمال الخاصة بالموازنة لعام 2013 وما بعد ذلك، ومنشورات وورش عمل والعروض التقديمية التي توفرها الشراكة الموازنة الدولية، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات المتعلقة بفتح الموازنات وتطوير الحياة. لا تنس قراءة المقالات الثلاثة المتعلقة بالدروس المستفادة فيما يتعلق بفتح الموازنات في هذا الإصدار.

تواصل مع شراكة الموازنة

الدولية IBP



[إطلاق استبيان الموازنة المفتوحة للشراكة الموازنة الدولية من خلال تدريب الباحثين في واشنطن دي سي](#)

[المنشورات](#)

[منشورات من IBP](#)

[قراءة أكثر من المجال](#)

[فرص العمل](#)

[إثنان وظائف متاحة للعمل في IBP](#)

## أخبار الشريك

وعدود التسعير في الانتخابات المجرية لعام 2014 بقلم بالازس رومهانى، مدير معهد المسؤولية المالية، بودابست

منذ أن هجرت المجر النظام الشيوعي في عام 1990، يرى أكثر الأحزاب السياسية طموحاً أن الطريقة الوحيدة للفوز في الانتخابات والاستحواذ على السلطة هو تقديم الوعود بتوفير "عالم أفضل" - ولسوء الحظ، يمكن أن تكون هذه الوعود تتجاوز القدرات المالية الحالية للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم تكن هذه الأحزاب تنتم بالشفافية فيما يتعلق بالتبعات المتعلقة بالموازنة فيما يتعلق بالوعود المختلفة، فمن غير المحتمل أن يطلب العامة تلك المعلومات. ويمكن أن يجد السياسيون أنفسهم في موقف صعب - فإذا لم يحافظوا على الوعود غير المسؤولة من الناحية المالية، فإنهم سوف يعانون من مشكلات سياسية، ولكن إذا حافظوا على تلك الوعود، يجب أن يتعاملوا مع المشكلات المالية الناجمة.

وقد **رغب معهد المسؤولية المالية بودابست (FRIB)**، وهو عبارة عن منظمة مجتمع مدني (CSO) مجرية تعمل على تسهيل استيعاب تأثيرات السياسات المالية، في تقديم يد العون للمواطنين والأحزاب السياسية على حد سواء من أجل تسهيل فهم تبعات المالية للوعود الانتخابية المختلفة. وباستخدام النظام الهولندي الذي يقوم فيه **المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)** بقياس التأثير المالي لوعود الحملات الانتخابية كقالب، أطلق معهد المسؤولية المالية، بودابست مشروعاً موضوعياً غير حزبي لتنفيذ تحليلات مشابهة واستخدام النتائج لتثقيف الناخبين من خلال الدعم المالي من مؤسسات المجتمع المفتوحة. وقد اكتشف FRIB أن الطرق المستخدمة في تقييمات CPB مفيدة حيث إنها كانت توفر طريقة متسقة ومقبولة لتحديد الأسعار للوعود "غير محددة المعالم" التي كانت نموذجية في البرامج التي تم تحليلها.

ومن بين الصعوبات الرئيسية التي تمت مواجهتها في المشروع اختبار أي وعود انتخابية يجب أن يتم تحليلها. وقد اشتملت البرامج الرسمية للأحزاب التي تم اختيارها على حوالي 500 وعد، 250 منها كانت تعتبر محددة بالدرجة الكافية لإجراء تحليل التأثير المالي عليها. وقد تنوعت أنواع المبادرات التي تم تقديم الوعود بها في الانتخابات من بناء محطات طاقة كهرومائية وحتى القضاء على الفقر المدقع بين الأطفال ووصولاً إلى تقليل مساهمات الضمان الاجتماعي وحتى زيادة رواتب المدرسين. وقد تم وضع قواعد تكاملية خاصة من أجل تحليل الحالات التي كانت الوعود فيها واضحة للغاية فيما يتعلق بالمحتويات، إلا أنها لم تحدد توقيت و / أو حجم الإجراء. وما لم يتم ذكر ذلك في البرنامج أو نشره من خلال الحزب بطريقة أو بأخرى (على سبيل المثال، قبل نشر تحليل FRIB، تم إرسال النتائج المبدئية إلى الأحزاب من أجل التعليق عليها، وتقديم توضيحات وتصحيحات لها)، كان من المفترض أن يتم تنفيذ الإجراءات في عام 2015 وأن حجم قدرة الإجراء على زيادة أو تقليل شيء ما كانت 20 في المائة. وأينما كان ذلك مناسباً، تم حساب التأثيرات الثابتة (أي التأثير المباشر للمقترح على الإيرادات أو النفقات) وكذلك التأثيرات البيئية (أي إذا تم تقليل ضريبة الرواتب، فقد يعمل الأشخاص بشكل أكبر مما يمكن أن يعوض خسائر الإيرادات الناجمة عن التقليل والخفض). وبالإضافة إلى ذلك، على مستوى الحزب (وليس على مستوى فحص كل وعد مفرد)، فقد تم حساب التأثير "العام" لكل مقترح على متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، والتوظيف، وما إلى ذلك، والتأثيرات المالية التالية الناجمة عن هذه التغييرات الكلية.

ومن أجل تعزيز مستويات أكبر من الانفتاح بصفة عامة، تمت دعوة منظمة الشفافية الدولية في المجر لإكمال المشروع من خلال تقديم تقييمات لبرامج الحزب فيما يتعلق بالضمانات المؤسسية للشفافية، مثل التغييرات التنظيمية التي ترمي إلى زيادة حرية المعلومات أو تقوية المؤسسات لمواجهة الفساد. وفي أواخر شهر يناير من عام 2014، تم إطلاق المشروع من خلال نشر **مراجعة مكونة من ستة فصول** عن حالة الشفافية في المجر. وقد غطت تلك المراجعة حرية المعلومات وتمويل الأحزاب والشفافية المالية وبرامج مكافحة الفساد والمشتريات العامة واتخاذ القرارات السياسية. وقد قدمت الحكومة الهولندية دعماً سخياً لهذا الجزء من المشروع. وقد تم نشر تقييم التأثير المالي للوعود السياسية القابلة للقياس النوعي والتقييم النوعي لما وعدت به الأحزاب فيما يتعلق بالضمانات المؤسسية للشفافية في أواخر شهر مارس عام 2014، قبل 10 أيام من بدء الانتخابات. وقد تم الإعلان عن النتائج في مؤتمر صحفي وعبر **موقع ويب FRIB** وصفحاته على **Facebook** و **YouTube**.

وسوف نرى في الانتخابات التالية ما إذا كان للمشروع تأثير عالمي أم لا. وأفضل ما نتمناه أن يطلب المواطنون بعض الأدلة فيما يتعلق بالجدوى المالية للوعود الانتخابية، وأن تقدم الأحزاب تلك الأدلة.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ببالازس رومهانى على البريد الإلكتروني [balazs.romhanyi@kfib.hu](mailto:balazs.romhanyi@kfib.hu).

**تحسين كيفية نشر الصحافة في مصر للأخبار الاقتصادية والمالية، بقلم رايان فلين، الشراكة الدولية للموازنة**

أكملت شبكة الدعم الإعلامي وشريك **IBP** منظمة الصوت الحر (**ASAH**) الموجودتين في مصر مؤخراً مشروعاً لتدريب الصحفيين على كيفية عمل **التقارير الاقتصادية والمتعلقة بالموازنة**. وقد قامت IBP بتمويل المشروع وتوفير المساعدة الفنية له.

والمشروع، الذي تم إنطلاقه في بدايات عام 2013، له تأثير ضخم على الكيفية التي يتم من خلالها نشر الأخبار الاقتصادية والمالية في مصر. ووفقاً لـ ASAH، تمكن هذا المشروع "بشكل فعلي من التخلص من الممارسة القياسية" السائدة بين المراكز الإعلامية المشاركة والتي تتمثل في التوقف عند مجرد إعادة طباعة الإصدارات الصحفية أو الاعتماد على وكالات الأنباء فيما يتعلق بالأخبار الاقتصادية. كما سجلت ASAH كذلك تحسينات واضحة في إمكانية الوصول إلى الروايات المتعلقة بالموازنات وتوسيع نطاق الموضوعات والتنسيقات المستخدمة لنشر الأخبار الخاصة بالموازنات.



كما كان المشروع مسؤولاً كذلك، وبصفة مباشرة، عن تحفيز التغطية وكتابة ما يزيد عن 200 مقال فردي في 33 منفذاً إعلامياً.

#### ما الذي قاموا به؟

لقد قامت ASAH بدورها الموكل إليها قبل إنطلاق المشروع، من خلال إجراء أبحاث متعمقة فيما يتعلق بنشر الأخبار الاقتصادية والمالية في مصر. وقد اكتشفوا أن عددًا قليلاً من الروايات الصحفية تم نشرها في الصفحات الأولى، كما أن التغطية كانت دائماً ذات طبيعة "سطحية"، رغم الرغبة الشديدة لدى العامة في تلقي وقراءة الأخبار الاقتصادية.

وقد بدأت ASAH الأمر من خلال دعوة مديري أقسام الأخبار الاقتصادية في المراكز الإعلامية من أجل ترشيح صحفيين للمشاركة. ومن خلال مساعدة IBP، تم تطوير مجموعة شاملة من مواد الدورات

التدريبية حول موضوعات مثل كيفية العثور على الروايات الإخبارية في الموازنة القومية. كما قامت IBP كذلك بعقد مجموعة من ورش العمل المتعلقة ببناء القدرات مع المدربين من أجل تعميق معارفهم بكيفية تحليل الموازنة وتطوير التدريبات التي يمكن حلها أثناء التدريب. وقد تم اختيار اثنين وثلاثين صحفياً من 30 مركزاً إعلامياً مختلفاً من أجل عقد التدريب المبدئي.

تكونت المرحلة الأولى من التدريب من مجموعة من ورش العمل كما يلي: مقدمة حول نشر الأخبار الاقتصادية مع نقابة الصحفيين المصرية، ومقدمة إلى تحليل الموازنات، بالإضافة إلى دورة تدريبية متقدمة في تحليل الموازنات.

وقد شهدت المرحلة الثانية المزيد من التدريب المستهدف والذي اشتمل على ما يلي: مسابقة في الكتابة، تزامنت مع التحضيرات والنقاشات التمهيدية حول الموازنة القومية؛ بالإضافة إلى سلسلة من الاجتماعات الشهرية مع منظمات المجتمع المدني.

#### ما هي الدروس المستفادة؟

تم التعرف على مجموعة من الدروس من خلال التدريب:

- 1) من الضروري الجمع بين المدربين من أصحاب الخبرة في تحليل الموازنات وأولئك الذين على دراية بالصحافة. فقد سمح ذلك ليس فقط بتثقيف المتدربين بالأمور المتعلقة بالموازنات، ولكن سمح كذلك بالتعريف على كيفية العثور على روايات مثيرة يمكن أن تتم صياغتها في شكل موضوعات من المعلومات الخاصة بالموازنة.
- 2) أتى التركيز على التدريبات العملية المكتوبة بثماره، سواء كوسيلة تعليمية ولتحفيز الروايات الإخبارية الفردية.
- 3) وقد أثبت التدريب والدعم الفردي أهميته الشديدة فيما يتعلق بتحسين جودة الأخبار المنشورة. في البداية، كانت جودة وعدد الأخبار المنشورة أقل مما كان متوقعاً. ولكن بعد أن تم منح المتدربين ملاحظات فردية على أعمالهم، تمت ملاحظة ظهور تحسينات كبيرة.
- 4) وقد ساعد خلق صلات بين الصحفيين والمجتمع المدني على ضمان أن يكون التدريب ذا صلة وأن يبقى متعمقاً في الأمور ذات الأهمية الحقيقية. كما ساعد ذلك كذلك على صياغة العلاقات – فعندما تظهر رواية إخبارية عاجلة، يدرك الصحفيون الآن من الذي يمكنهم الاتصال به للحصول على التعليقات.
- 5) وقد أتت مشاركة مديري أقسام الأخبار الاقتصادية من البداية واستمرار مشاركتهم في المشروع أكلها. فقد ضمن ذلك توفير الموارد اللازمة والدعم المطلوب للصحفيين من أجل السعي وراء الروايات الإخبارية المتعلقة بالموازنات.

وتخطط منظمة الصوت الحر (ASAH)، مع الدعم المستمر من IBP، لعقد دورة تدريبية متقدمة في صحافة التحقيقات الاستقصائية في وقت لاحق من هذا العام. كما تخطط IBP الآن لاستخلاص الدروس المستفادة من تدريب منظمة الصوت الحر (ASAH) – بالإضافة إلى الأعمال السابقة التي تم عقدها في تونس وكينيا – في دليل شامل حول تدريب وسائل الإعلام حول نشر الأخبار المتعلقة بالموازنة.

## من التقرير السنوي: ما الدروس المستفادة حول الموازنات المفتوحة؟

### كيف يمكن أن تكمل الجهات المانحة المجتمع المدني المحلي فيما يتعلق بتعزيز شفافية الموازنة والمحاسبة؟

تتشارك العديد من الدول التي تعمل بها IBP في مجموعة من التحديات. وتوفر حكومات تلك الدول للمواطنين قدرًا محدودًا للغاية من المعلومات حول ما يقومون به، بما في ذلك كيفية زيادة الموارد العامة وإنفاقها. ورغم أن هذه الحكومات في الغالب تكون ديمقراطية، توفر الحكومات مساحة محدودة للنقاش والتنافس، ومساحات محدودة للمواطنين للمشاركة بشكل نشط في وضع السياسات والمراقبة. وغالبًا ما تفتقد منظمات المجتمع المدني إلى القدرات والموارد الكافية للضغط على الحكومات بالشكل الفعال أو لحشد الشعب للمطالبة بتوفير قدر أكبر من الشفافية والمحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إضعاف المحاسبة الحكومية بشكل أكبر من خلال حقيقة أن قدر جيد من الإنفاق العام لا يتم تمويله من خلال الضرائب التي يدفعها الأشخاص، ولكن من خلال المساعدات الأجنبية.

وفي مثل تلك الدول، يمكن أن تلعب الجهات المانحة والوكالات الدولية التي توفر المساعدة المالية والفنية إلى الحكومات دورًا هامًا في زيادة الشفافية وتقوية المحاسبة المحلية وجهود منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن جهود الجهات المانحة في تطوير الدول النامية لديها سجل مشكوك فيه. وقد تم توجيه انتقادات حول استخدام الشروط في الماضي (أي ربط المساعدة بإصلاحات معينة) لأنه كان يتم التفاوض حوله خلف الأبواب المغلقة، مما يؤدي إلى تشويه العمليات السياسية المحلية وتقييد الملكية المحلية من خلال فرض نماذج حجم واحد يناسب الجميع التي يتم استقاؤها من التجارب الأجنبية. رغم أنه في العديد من الحالات كانت الجهات المانحة قادرة على انتزاع التغييرات في السياسات الحكومية، إلا أن تدخلاتها لم تحقق بصفة دائمة التأثير



المتوقع، وغالبًا ما فشلت تلك الجهات في دعم المؤسسات أو توفير الحوافز اللازمة لاستدامة الإصلاحات. وبالتالي، من الضروري للغاية التفكير في كيفية استخدام الجهات المانحة للأدوات المختلفة، مثل المعايير والحوافز – بطرق تشجع عمليات الحوار والمحاسبة المحلية حول إدارة التمويل العام، مما يضاعف من فرص التأثيرات الإيجابية والمستدامة.

على سبيل المثال، يمكن أن تلتزم الجهات المانحة بتوجيه المزيد من مساعداتها مباشرة إلى الموازنة الحكومية في الدول التي تعد أكثر شفافية، أو أن تطلب أن يتم الوفاء ببعض معايير الشفافية المحددة قبل أن يتم تقديم الأموال إلى الدول. كما يمكن أن تقوم الجهات المانحة كذلك بتوفير المساعدة الفنية والتمويل من أجل دعم توفير أنظمة معلومات شاملة تسمح للحكومات بإنتاج معلومات موازنة دقيقة وفي الوقت المناسب، أو تطوير أنظمة الكشف عن المعلومات التي تساعد على نشر المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بتسليم الخدمة للعام.

وبعض هذه المبادرات تصبح أكثر عمومية بالفعل. وعلى المستوى الدولي، بدأت الوكالات المانحة في التركيز على الحاجة إلى دفع الدول النامية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الشفافية وقدرة العامة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون الحكومية. على سبيل المثال، فقد قام البنك الدولي والمفوضية الأوروبية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتضمين بعض أنواع التقييمات أو المعايير المتعلقة بشفافية الموازنة في توجيهات وإجراءات دعم الموازنة، وغالبًا ما كان ذلك يتم بعد التناقض مع IBP. وعلى مستوى الدولة، كذلك، فقد بدأت الجهات المانحة في الترويج للشفافية، كما هو موثق في [دراسات حالة IBP الحديثة](#). وفي الأونة الأخيرة، كانت الجهات المانحة تدعم الحكومات فيما يتعلق بتنفيذ الإبداعات المتعلقة بشفافية الموازنة. وفي كل تلك الحالات، ورغم أن ذلك كان بدرجات متفاوتة، كانت مجموعات المجتمع المدني المحلية جزءًا من الحوار، وقد استفادت من التحسينات التي تمت على صعيد شفافية الموازنة، مما يضمن توافر الطلب المحلي لاستدامة أي إصلاحات.

وهناك حاجة واضحة لمواصلة تعزيز وترسيخ بعض تلك المنهجيات الجديدة المشجعة. واعتمادًا على خبراتنا في التعامل مع مجموعات الجهات المانحة والمجتمع المدني في مختلف أرجاء العالم (وفي التعاون مع حملة ONE)، فقد وضعنا بعض المبادئ الأساسية للجهات المانحة المهمة بتعزيز منهجية بناء بشكل أكثر، وربما أكثر فاعلية، من أجل تحسين شفافية الموازنة والمحاسبة في الدول التي تتلقى المعونة. كما يمكن أن تسمح هذه المنهجية للجهات المانحة بأن تصبح بمثابة الحلفاء المفيدتين للمساهمين في المجتمع المدني في الدول النامية في الصراع القائم لدفع الحكومات تجاه الكشف عن معلوماتها. وتلك المبادئ هي:

- 1) يجب أن تقوم مجموعات معايير وحوافز شفافية الموازنة على الحوار بين جميع الأطراف في الدولة، وأن يتم تطويرها ومراقبتها بطريقة شفافة، وأن يتم تعديلها بما يتوافق مع سياق الدولة؛
- 2) ويجب أن تشمل معايير وحوافز شفافية الموازنة على الحد الأدنى من المعايير والمنهجية التدريجية بما يسمح بتعزيز التحسينات؛

- 3) ويجب أن ترتبط معايير شفافية الموازنة بالحوافز الإيجابية، مثل توفير حصة متزايدة من المساعدة من خلال الأنظمة الحكومية، أو للمساعدة الفنية المستهدفة؛
- 4) ويجب أن يتم تنسيق استخدام معايير شفافية الموازنة بين كل الجهات المانحة وأن ترتبط بتحسينات الجهات المانحة فيما يتعلق بشفافية المعونات.

لقد عملت IBP، وسوف تستمر في العمل خلال السنوات الخمسة القادمة، مع الجهات المانحة من أجل تعزيز قضية الشفافية المالية والمشاركة للتفكير في كيفية تعديل هذه المبادئ بأكثر قدر ممكن من الفاعلية وتخصيصها بما يتوافق مع السياسات والأولويات ومجموعات المساعدة الحالية. ويعد ذلك جزءاً أساسياً من جهودنا لكتابة فصل جديد في التعاون بين المساهمين المتعددين فيما يتعلق بدعم الإصلاحات الأعمق والأكثر استدامة فيما يتعلق بالإدارة.

### ما الدروس المستفادة حول قياس شفافية الموازنة والمحاسبة على المستوى دون القومي وعلى مستوى القطاعات؟



يركز استبيان [الموازنة المفتوحة](#) لل IBP على شفافية الموازنة والمشاركة على مستوى الحكومة المركزية. ويعد ذلك مفيداً للغاية، حيث إن أغلب عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات الإنفاق تتم من خلال موازنة الحكومة المركزية في أغلب الدول. ومع ذلك، في العديد من الدول، تكون حكومات المحافظات / الولايات والحكومات المحلية مسؤولة عن قدر كبير من الإنفاق العام على توفير الخدمات الاجتماعية، وغالباً ما تقوم تلك الحكومات بتجميع الإيرادات الخاصة بها بالإضافة إلى الأموال التي يتم نقلها إليها من الحكومة المركزية. وفي العديد من الدول كذلك، يتطلب الإنفاق العام وتوفير الخدمات تعاون الوحدات القومية ودون القومية في الحكومة معاً في قطاع ما، مثل الصحة أو التعليم، من أجل توفير الخدمات الفعالة. ولهذه الأسباب، ورغم أن الضغط من أجل تحقيق شفافية الموازنة على المستوى القومي

لا يزال هدفاً مهماً، يكون هناك تحدي رئيسي من أجل الانطلاق قديماً، ألا وهو قياس وتحسين شفافية الموازنة على المستوى دون القومي وعلى مستوى القطاعات. إن العمل على المستوى دون القومي وعلى مستوى القطاعات يوفر فرصة لربط الموازنات العامة مع الخدمات والسلع العامة المحلية، وبالتالي، يتم توفير الفائدة لشريحة أكبر بكثير من السكان فيما يتعلق بدعم الموازنة.

على سبيل المثال، يمكن أن تحتوي وثائق الموازنة الرئيسية التي تنتجها الحكومات المركزية، وتقييمات استبيان الموازنة المفتوحة، على المزيد من المعلومات حول المستوى المحلي، أو حول القطاعات التي تكون ذات صلة كبيرة بالمواطنين. وتظهر نتائج مسح الموازنة المفتوحة (OBS) أنه في العديد من الدول تحتوي الوثائق القومية على قدر قليل من الموارد المتاحة في نقاط توفير الخدمات مثل المدارس أو المراكز الصحية المحلية، أو المعلومات غير المالية فيما يتعلق بأهداف السياسات التفصيلية وخطط التنفيذ والنتائج المتوقعة. وتوضح النتائج المأخوذة من [دراسة](#) مشتركة بين IBP ومعهد التنمية الدولية كذلك ما إذا كانت معلومات الموازنة التي أتاحتها الحكومات في إفريقيا كانت تفي باحتياجات منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى المشاركة في تحليل الموازنة ومراقبتها أم لا. وقد توصلت الدراسة إلى أن التقارير المتعلقة بالإيرادات والنفقات الفعلية تميل إلى توفير معلومات مجمعة فقط، مما يجعل مراقبة توفير الخدمات على المستوى المحلي أمراً صعباً للغاية.

ومن أجل فهم الشفافية بشكل أفضل على المستوى المحلي، وبالتالي الربط بين الموازنات وتوفير الخدمات، قامت IBP بإجراء بحث من أجل تطوير واختبار الأدوات اللازمة لتقييم شفافية الموازنة على المستويات دون القومية في الحكومات وفي الموازنات المتعلقة

بالقطاعات. وقد تم إكمال جولتين من هذه الدراسات حتى الآن باستخدام منهجيات مختلفة من أجل تطوير منهجيات وأدوات تقييم الشفافية. وفي حين أن هذه الدراسات قد نتج عنها بعض النتائج المفيدة، إلا أن أيًا منها لم تف بمعايير IBP فيما يتعلق بالصرامة والفائدة.

وفيما يتعلق بشفافية الموازنة على المستوى دون القومي، قامت IBP [بتقويض باحثي المجتمع المدني](#) من أجل تصميم وتنفيذ جولة مبدئية من التقييمات التجريبية في 10 دول، وقد تم إكمال تلك الجولة في 2012/2011. وقد كان من الصعب تفسير النتائج التي تم الحصول عليها من الجولة الأولى للدراسات حيث إن التقييمات التجريبية كانت تجمع بين القياسات الموضوعية والذاتية في المؤشرات



الخاصة بها، مما يمكن أن يثير التساؤلات والشكوك حول دقة النتائج. وفي الجولة الثانية من الدراسات دون القومية، والتي تم إكمالها في عام 2013، سعت IBP نحو تجنب مشكلات المنهجية التي تم تحديدها في الدراسات التجريبية بالإضافة إلى محاولة تقييم صلة وجدوى تطبيق منهجية عامة على مجموعة من الدول ذات الهياكل القومية المختلفة. ولتحقيق هذين الهدفين، قامت IBP بتطوير منهجية شفافية للموازنات على المستوى دون القومي تم تطبيقها في ذلك الحين من خلال شركاء الشراكة في البرازيل وإندونيسيا وتنازانيا. وقد كانت هذه المنهجية تعتمد على استبيان الموازنة المفتوحة، بالإضافة إلى الأفكار الواردة من شركاء أبحاث IBP في تلك الدول الثلاثة.

ونتائج التجربة الناجمة عن هذه الجولة الثانية مختلطة. فمن ناحية، تشعر IBP بالرضا حيث إنها قامت بتطوير منهجية عامة وموضوعية لتقييم شفافية الموازنة على المستوى دون القومي والتي أثبتت أنها قابلة للتعديل لتناسب مع السياقات المختلفة، بما في ذلك المدن والولايات الرئيسية مترامية الأطراف في البرازيل والمدن الكبيرة والمحليات الريفية الصغيرة في الجزر المنعزلة في إندونيسيا بالإضافة إلى المقاطعات الريفية المنعزلة في إفريقيا. ومن ناحية أخرى، لا تهدف المنهجية إلى تقييم شفافية الموازنة بطريقة تربط بشكل مباشر بين الموازنات وبين حياة البشر، وتسعى جاهدة نحو اكتشاف كيفية تأثير الموازنات على توفير الخدمات.

وبالتزامن مع كل جولة من جولات الدراسات التي جرت على المستوى دون القومي، تشاركت IBP مع المنظمات الدولية الأخرى من أجل تنفيذ تقييمات شفافية الموازنة في قطاعات معينة. ففي الجولة الأولى، تعاونت IBP مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لعمل منهجية لتنفيذ مجموعة من الدراسات حول قطاع رعاية صحة الأمهات، وقد قام IPPF بإجراء تلك الدراسات في بعض الدول الأمريكية اللاتينية. وفي الجولة الثانية من الدراسات المتعلقة بالقطاعات، تشاركت IBP مع منظمة إنقاذ الطفولة والمسائلة والشفافية لحقوق الإنسان (AT4HR) بهدف تقييم شفافية الموازنة لبرامج التغذية للأطفال في بعض الدول الأفريقية. وقد قامت AT4HR بتطوير منهجية للدراسات بالاعتماد على المساهمات التي قدمتها IBP ومنظمة إنقاذ الطفولة.

ومثل الدراسات على المستوى دون القومي، أظهرت هذه الدراسات المتعلقة بالقطاعات أنه من المفيد استخدام الأدوات العامة من أجل تقييم الشفافية وتقوية الدعم (يستخدم IPPF ومنظمة إنقاذ الطفولة نتائج الدراسات لدعم المزيد من الشفافية للموازنات). ومع ذلك، كما هو الحال في الدراسات على المستوى دون القومي، ترى IBP أن الأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الدراسات التي تركز على القطاعات لا تركز بالشكل الكافي على كيفية تأثير الموازنات على توفير الخدمة وبالتالي خلق الفارق في حياة البشر.

ومن بين الأسباب التي جعلت هذه الدراسات المتنوعة لا تغطي الأمور المتعلقة بتوفير الخدمة بشكل مجدي هو أن عددًا قليلاً للغاية من موازنات الحكومات توفير معلومات شاملة حول تأثير الموازنات على الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقم كيانات التمويل العام الاحترافية بوضع معايير للممارسات الجيدة بشأن هذا الموضوع. وبالتالي، يلزم أن تفكر IBP وشركائها في كيفية وضع تلك المعايير، وكيفية إقناع الحكومات بالحاجة إلى تبني تلك المعايير. إذا كانت الأعمال التي تقوم بها IBP تهدف إلى تحسين الحياة بشكل فعلي، فنحن نحتاج إلى تحديد المزيد من الطرق المباشرة التي يمكن من خلالها الربط بين جدول أعمال شفافية الموازنة والمشاركة والمحاسبة مع الأمور المتعلقة بتوفير الخدمات من أجل تقريب الأعمال المتعلقة بالموازنة بشكل كبير للغاية من الاحتياجات والأولويات الفعلية للمواطنين في مختلف أرجاء العالم.

### ما الدروس المستفادة حول المشاركة العامة ومشاركة المواطنين في عمليات الموازنة؟

يحتاج المواطنون إلى ما هو أكثر من مجرد الوصول إلى معلومات الموازنة من أجل أن يتمكنوا من محاسبة حكوماتهم فيما يتعلق بكيفية استخدام الموارد العامة. كما أنهم يحتاجون كذلك إلى الفرص للمشاركة بشكل جوهري في عملية الموازنة حتى يمكنهم تقديم وجهات نظرهم والحصول على الملاحظات والتأثير على السياسات العامة. وبمعنى آخر، يمكن أن يُنظر إلى المشاركة العامة في عمليات تجهيز الموازنة ومراقبتها على أنها أحد الروابط الرئيسية المفقودة بين الشفافية والمحاسبة، بين الموازنات المفتوحة وتحسين الحياة.



وقد قمنا بتوثيق مجموعة من الحالات التي تمكنت فيها المنظمات الشريكة لـ IBP من إحداث تأثير على السياسات العامة من خلال الضغط على الحكومات "من الخارج"، من خلال الحملات الإعلامية وحشد القاعدة الشعبية والتفاضي، إلا أن ذلك غالبًا ما كان ينجم عن صراع كبير للاستفادة من الفرص الحالية لكي تتمكن تلك المنظمات من توصيل أصواتها، كما أن التحسينات التي تم التوصل إليها يصعب الحفاظ على استدامتها. ورغم ذلك، في العديد من الحالات الأخرى، رأى المشاركون في المجتمع المدني أن التوصيات التي تأتي من تحليلات الموازنة التي قاموا بها وجهود الدعم التي بذلوا لا تلقى آذانًا صاغية بسبب غياب آليات المشاركة.

ومن أجل فهم هذا الأمر وجذب الانتباه إليه بشكل أفضل، قامت IBP

بتقديم مجموعة جديدة من الأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2012 فيما يتعلق بمشاركة العامة وإشراك المواطنين في المراحل المختلفة من عملية الموازنة. ومع وضع ندرة المعايير والتوجهات الحالية فيما يتعلق بما يمكن النظر إليه على أنه "ممارسات جيدة" في هذا المجال في الاعتبار، فإن هذا القسم الجديد في الاستبيان يركز على إرشادات مشاركة الجماهير في قطاع الإدارة البيئية والوثائق المتعلقة بعمليات الموازنة الحكومية والمشاورات التي يتم عقدها مع خبراء المجال. والنتائج التي ظهرت بعيدة كل البعد عن أن تكون مشجعة.

ففرص مشاركة الجماهير في عمليات الموازنة إما أن تكون محدودة أو غير موجودة على الإطلاق في أغلب الدول. والنتيجة المتوسطة التي تم التوصل إليها من خلال 100 دولة في استبيان 2012 هو 19 دولة من بين 100 دولة، مقارنة بمتوسط نتائج شفافية الموازنة والتي كانت 43 من 100. ودولة واحدة فقط (هي كوريا الجنوبية) حصلت على نتائج تقترب للغاية من الدرجات النهائية، في حين أن 83 دولة حصلت على نتائج أقل من 33 نقطة، مما يعني أنها توفر، في أفضل الحالات، فرصاً محدودة للغاية للجماهير للمشاركة في عملية الموازنة.

ومع ذلك، فإن البحث المتعلق بالاستبيان، كشف النقاب عن عدد من الممارسات الإبداعية الجديدة التي يمكن أن تكون بمثابة الأساس لتحقيق تطورات أوسع نطاقاً في هذا المجال. على سبيل المثال، تقوم مجموعة من الدول (بما في ذلك بتسوانا وكينيا وتريناداد وتوباغو) بتنظيم مشاورات منتظمة أثناء مراحل التكوين من أجل تحديد أولويات الجماهير في الموازنة. وفي بعض الحالات، تكون تلك المشاورات بمثابة جزء من عمليات مراجعة السياسة الخاصة بالقطاع، وفي بعض الحالات الأخرى، يسافر مسؤولو وزارة المالية إلى محافظات مختلفة لتجميع المقترحات من المساهمين المختلفين. وتعد البرلمانات في كينيا وألمانيا وجنوب إفريقيا جلسات استماع عامة حول الأوجه المختلفة للموازنة المقترحة قبل الموافقة عليها، وفي تلك الجلسات، يمكن أن تقدم مجموعات مختلفة من المواطنين وغير ذلك من المنظمات وجهات نظرهم ومقترحاتهم. وفي بعض الدول، يتم بث هذه العمليات مباشرة عبر الراديو أو التلفاز. ففي كولومبيا والفلبين، تشترك جهات المراجعة الخارجية مجموعات المجتمع المدني والمواطنين في عملية المراجعة، من أجل تحديد أولويات المراجعة ومن أجل متابعة توصيات المراجعة. وقد ذهبت ولاية أندرا براديش إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث قامت بوضع برنامج ساعد على تنفيذ أكثر من 3200 مراجعة اجتماعية شملت المراجعة المباشرة للمواطنين لبرنامج توظيف حكومي قومي، مما أدى إلى إثارة أكثر من 38,000 قضية تأديبية ضد المسؤولين. ونتيجة لذلك، تم إيقاف المناء من المسؤولين الحكوميين عن العمل أو تمت معاقبتهم بطرق أخرى، وتمت استعادة حوالي ربع مبلغ المخالفات التي تم اكتشافها والبالغ 24 مليون دولار أمريكي.

وقد قامت IBP مؤخراً بتجميع مجموعة من الأمثلة للآليات التي تجعل المشاركة في عملية الموازنة ممكنة من ثلاث دول رائدة في هذا المجال، وهي: البرازيل والفلبين وكوريا الجنوبية. وقد تراوحت تلك الآليات من المجالس واللجان القومية متعددة المساهمين والتي تقوم بتدقيق مقترحات السياسات والتأثير على عمل الموازنات وحتى الموازنات المعتمدة على المشاركة والقائمة من أسفل إلى أعلى على المستوى المحلي، ووصولاً إلى استخدام تقنيات المعلومات للسماح للمواطنين بتوفير المعلومات المتعلقة بالموازنات للعديد من الكيانات الحكومية المتنوعة.

وبالتالي، في بعض النواحي، يتم رأب الصدع في الأدلة المتعلقة بماهية المشاركة العامة ومشاركة الجماهير في عمليات الموازنة ببطء. وتهتم المزيد من الحكومات بشكل متزايد بموضوع المشاركة وتبحث عن أمثلة مجدية يمكن أن تقود الإصلاحات في هذا المجال. ومن الأمثلة المفيدة لهذا الاتجاه المثال الوارد من كينيا، حيث يفرض تشريع الموازنة الجديد عناصر المشاركة كجزء من الجهد المبذول في مختلف أرجاء الدولة والذي يرمي إلى التغيير. وعلى المستوى الدولي، فإن الإجماع المؤيد لمشاركة الجماهير بشكل أقوى في عملية الموازنة أخذ في النمو ببطء. وقد

Project Name	Amount	Unit
Laken Health Centre	2,500,000	USD
Women's Development & Welfare Projects	3,000,000	USD
Women's Development & Welfare Projects	3,000,000	USD
Women's Development & Welfare Projects	1,500,000	USD
Women's Development & Welfare Projects	2,312,610.00	USD
Women's Development & Welfare Projects	1,052,210	USD
Women's Development & Welfare Projects	791,500.02	USD
Women's Development & Welfare Projects	2,000,000	USD
Women's Development & Welfare Projects	1,500,000	USD
Women's Development & Welfare Projects	4,800,000	USD

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمرير قرار في يناير عام 2013 لتشجيع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها من أجل تحسين الشفافية والمشاركة والمحاسبة في السياسات المالية، اعتماداً على المبادئ التي حددتها المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) التي تعد IBP عضواً رائداً فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ البنك الدولي في تحديد أولويات الأبحاث والدعم حول مشاركة الجماهير في عمليات الموازنة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به. وتظهر الأدلة أن شفافية الموازنة بمفردها ليست كافية لضمان أن تكون الحكومات خاضعة للمحاسبة فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة. وبدون فرص المشاركة، يعاني المجتمع المدني من صعوبات بالغة في توصيل صوته والتأثير على السياسات العامة. وعندما تفتح الحكومات قنوات لمشاركة المواطنين، يبدأ كشف النقاب عن ديناميكية مختلفة، مما يؤدي إلى الوصول إلى شراكة بناءة بشكل أكبر، وربما الحصول على نتائج أفضل من السياسات. وبالتالي، يجب أن نضمن أن يتم تضمين المبدأ الداعي إلى أن يتم تضمين المشاركة العامة كسمة معتادة في عمليات الموازنة في أنظمة الموازنة الحكومية في مختلف أرجاء العالم، وأن يتم قبوله وتعزيزه من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية. ويجب أن يكون أنصار هذه الفكرة، بما في ذلك IBP، قادرين على التعبير بشكل أكثر وضوحًا عن ماهية مشاركة المواطنين في عمليات الموازنة، مع إظهار الميزات التي يمكن أن يوفرها ذلك في مقابل الاستثمارات والجهود التي يتطلبها.

خلال السنوات القليلة القادمة، ستركز IBP على تعزيز جدول الأعمال هذا من خلال ما يلي:

- توثيق وتقييم الممارسات الجيدة الظاهرة في المشاركة العامة في عملية الموازنة؛
- ووضع المعايير والممارسات الجيدة الدولية فيما يتعلق بمشاركة الجماهير من خلال دمج هذه الممارسات الظاهرة في القوانين والمعايير الحالية؛
- والعمل مع الشركاء من المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والحكومات التي ترمي إلى الإصلاح من أجل تعزيز التطبيق الأوسع نطاقًا لهذه المعايير الظاهرة؛
- وإجراء المزيد من المراجعة على استبيان الموازنة المفتوحة من أجل توثيق التغييرات في المشاركة على مستوى الدولة مع مرور الوقت.

## التقاطع بين التقنيات والشفافية

**الاستفسار عن تأثير وجدول أعمال التقنيات والشفافية، بقلم جاي كولبيرن، IBP**  
هذا المقال مخلص لنقاش تم في مدونة [من الفقر إلى القوة](#) الخاصة بدونكان جرين.

إن الشفافية ليست رصاصة سحرية، ولكنها جزء من  
الترسانة. فالشفافية، عندما تجتمع مع  
المؤسسات الخاضعة للمحاسبة وسريعة  
الاستجابة بالإضافة إلى توفير المساحة  
لمشاركة المجتمع المدني، تصبح عنصرًا يمكن  
أن يغير قواعد اللعبة.

بيتر آيجين -

لقد حظت الأمور المتعلقة بالشفافية والمحاسبة الحكومية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، من فكرة الحكومة المفتوحة بصفة عامة وحتى المجالات الخاصة مثل البيانات المفتوحة والموازنات المفتوحة والتعاقدات المفتوحة وما إلى ذلك. وفي بعض الأحيان، توصف الشفافية والمحاسبة على أنهما الحل البسيط ومنخفض التكاليف الذي يمكن أن يوفر الأموال وأن يقلل الفقر في نفس الوقت. لكن، هل توجد أدلة لدعم هذه الادعاءات؟ هل السياسيون والحكومات صادقون في دعمهم لمبادئ وممارسات الشفافية والمحاسبة، أم أنهم لديهم نوايا أخرى؟ وعلى أمل الكشف عن إجابات لهذه الأسئلة وغيرها من المشكلات ذات الصلة، طلب دونكان جرين من أوكسفام مؤخرًا من ثلاثة خبراء في الشفافية مشاركة أفكارهم معه.

بيتر آيجين، مؤسس منظمة الشفافية الدولية، يرى أن الشفافية وحدها قد لا تتمكن بالضرورة من تحقيق تغيير مجدي في المجتمعات. فبدون الحكومة الراغبة في تحقيق هذا التغيير، والمؤسسات الإشرافية الفعالة والتي تمتلك القوة، بالإضافة إلى مشاركة المواطنين، فإن وضع المعلومات في النطاق العام لا يحتمل أن يؤدي إلى تحقيق تغييرات في السياسات وتأثيرات في الواقع العملي. وحتى عندما تتسم الحكومات بالشفافية، لا يتعلق الأمر بكمية المعلومات التي تتيحها تلك الحكومات، فالجودة هي الأخرى عنصر هام. فهل البيانات تظهر في الوقت المناسب، وتتسم بالشمولية، ويمكن فهمها؟ وهل تتوافق المعلومات التي يتم توفيرها بشكل مناسب مع ما هو مطلوب؟ وبمعنى آخر، هل تلك المعلومات هي معلومات يهتم بها الناس ويمكنهم استخدامها بالفعل أم لا؟ هذه الأسئلة هي أسئلة ضرورية للغاية يجب طرحها عند التفكير فيما تعنيه الشفافية بشكل فعلي وهل هي مجدية ويمكنها التأثير على نتائج التنمية أم لا.

من فترة ليس بعيدة، كان البالغون يتحدثون كما لو كان كل ما على الشخص القيام به هو نشر الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت، حيث تصبح حالات عدم التوازن الدائمة والهيكلية والاختلالات في السلطة التي لاحقتنا على مدار عقود أثرًا بعد عين

راكيش راجاني -

وفي تعليقه، علق راكيش راجاني، رئيس توابيزا شرق إفريقيا والرئيس المشارك لشراكة الحكومة المفتوحة، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني، على الشفافية ووهم السلطات الخارقة للتقنيات فيما يتعلق بالتنمية. ومن خلال التطورات التقنية الحديثة، أصبحت المعلومات غير مركزية وديمقراطية بشكل أكبر. إلا أن القدرة على الوصول إلى الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت لا يمكنها، بمفردها، تخليص المجتمعات من مشكلات عدم الكفاءة وعدم المساواة المتأصلة بها. فلا يمكن استخدام التقنيات لعلاج عقود عدم التوازن الهيكلية والاختلالات في السلطة بين الفقر والغنى والسلطة والتهميش بين ليلة وضحاها. وقد قدم راجاني ثلاثة نصائح للتفكير في العلاقة بين التقنيات وتطوير الشفافية والمحاسبة.

- لا تسمح التقنيات التي تمنحنا طرقًا جديدة للتفكير في المعلومات والتعامل معها ومشاركتها بالضرورة للأشخاص بتجاوز أو تغيير القيود غير الفنية التي نواجهها.



- نحن نحتاج إلى فهم عميق للتحفيز البشري – فمن، من بين المواطنين وأولئك الموجودين في الحكومة، يرغب في اتخاذ الإجراءات اللازمة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تأثيرات واضحة، ولماذا؟
- يمكن أن يساعدنا وضع نظام هيكلي وعمليات للتجريب والتعديل على التعلم من النجاحات والفشل.

وقد أثارت روزماري ماك جي، من معهد دراسات التنمية (في المملكة المتحدة) مشكلة عدم توافر تعريف مفرد ومتفق عليه للشفافية. فيمكن أن تعني الشفافية، عندما يقصد بها "الانفتاح" أو "الحكومة المفتوحة" الكثير من الأشياء المختلفة للمستخدمين المختلفين، من البيروقراطيين إلى الاقتصاديين وحتى الفنيين ووصولاً إلى داعمي المجتمع المفتوح. وعندما ينظر إليها بشكل عام على أنها تعني "الانفتاح"، يمكن أن يكون للشفافية تأثيرات إيجابية أو محايدة أو حتى سلبية على الفقراء والمهمشين. وعندما يتم الجمع بينها وبين التقنيات الحديثة، فإن نطاق التأثيرات الجيدة والسيدة يمكن أن تتزايد بشكل مضاعف.

الحكومة "و" يعتمد ما إذا كان الانفتاح  
أمرًا جيدًا للفقراء على من يقوم المفتوحة  
بترويجها واستخدامها، ولأي غرض

إلا أنه يمكن أن ينظر إلى الشفافية على أنها نبوءة بالحاسبة. فالشفافية للحاسبة تعني "التزام يعتمد على القيمة تجاه نوع معين من التغيير، ذلك النوع المتأصل في مبادئ حقوق الإنسان والعدل". والحاسبة في الإدارة هي شيء جيد بصفة عامة، حسبما ترى ماك جي. إلا أن العلاقة السببية بين الشفافية والحاسبة والتأثيرات الإيجابية على حياة الفقراء بعيدة المدى ومعقدة وغير مفهومة بشكل كامل حتى الآن، وهو ما يعد السبب الأهم للاستفسار عما يتم متابعته تحت عنوان "الشفافية"، ومن يقوم بتعزيزها، ولماذا؟

## ركن المدونة



### من مدونة الموازنات المفتوحة

[ما الذي يمكن القيام به عندما تقاوم الحكومات؟](#) منظمة المجتمع المدني الهندية سامرثان ترأقب تنفيذ مخطط المهاتما غاندي لضمان التوظيف الريفي القومي (MGNREGS) في ولاية ماديا براديش. بعد أن تمكنت الحكومة من العثور على طرق لإلغاء التطورات التي حققتها المجموعة في مراقبتها من خلال "تغيير النظام"، توجب على منظمة سامرثان تغيير منهجيتها. واليكم كيف فعلت المنظمة ذلك.

[الشفافية لماذا؟ هل تنشر الحكومات معلومات الموازنة التي تحتاج إليها منظمات المجتمع المدني؟](#) تشاركت IBP مع معهد التنمية الدولية لمعرفة هل كانت معلومات الموازنة التي توفرها الحكومات توفر ما كانت منظمات المجتمع الدولي تريده أم لا. وقد ركز المشروع والتقرير الصادر عنه على إفريقيا، وهي إحدى المناطق التي تعد التحديات التي تواجه شفافية الموازنة فيها في أعلى مستوياتها.

[¿Dónde Van Mis Impuestos? \(أين تذهب أموالي؟\) كيف يمكن أن تترد الرغبات السياسية على هذا السؤال: Dónde Van Mis Impuestos?](#) - تم إصدار النسخة الإسبانية من مبادرة أين تذهب أموالي؟ الصادرة عن مؤسسة المعرفة المفتوحة. (وهو عبارة عن موقع ويب يقوم "بتصوير" كيفية إنفاق أموال الضرائب بشكل رسومي في الدول المختلفة في العالم) – في ديسمبر من عام 2010، حيث أصبح، بسرعة كبيرة، نموذجًا لتصوير الضرائب في إسبانيا.

## آخر التدريبات والأحداث

### ندوة ويب IBP تستكشف تعديل استراتيجيات الدعم بقلم جيسكا تيلور، الشراكة الدولية للموازنة

في السادس عشر من أبريل، استضافت IBP ندوة ويب تحت عنوان "كيفية تعديل إستراتيجية الدعم الخاصة بك عندما تقاوم الحكومة أو عندما تتغير الأوضاع" كجزء من سلسلة من ندوات الويب الجديدة. وقد استخلص مقدا العرض بوجيش كومار، المدير التنفيذي لمنظمة [سامرثان](#) وألبيرت فان زيل، مدير التعليم وتطوير المعارف في IBP الدروس المستفادة من دراسة حالة IBP التي تم تحديثها أخيراً "حملة سامرثان لتحسين القدرة على الوصول إلى نظام ضمان التوظيف الريفي القومي في الهند". وقد تضمنت ندوة الويب الرؤى النظرية لفان زيل والتعليم التجريبي لكومار من أجل توفير رؤية شاملة لعملية تعديل الإستراتيجيات في سياق الدعم.

وقد ركز العرض التقديمي الذي قدمه فان زيل على "المهابة والكيفية والسبب وراء تعديل الاستراتيجية"، كما ركز على أهمية تجميع المعلومات حول الطريقة التي تعمل بها الاستراتيجية على أرض الواقع العملي ثم استخدام تلك المعلومات للتفكير في الاستراتيجية وإجراء التعديلات عندما يلزم ذلك. وقد انغمس كومار في تجارب منظمة سامرثان على مستوى القاعدة في محاولاتها للمساعدة على التحقق من تنفيذ قانون ضمان التوظيف الريفي القومي في الهند (NREGA) بشكل ناجح. وقد تابع كومار مناقشة التحديات الهامة التي واجهتها سامرثان وكيفية تعديل استراتيجيتها للتغلب على تلك التحديات، بما في ذلك توسيع نطاق عملها لتوضيح المشكلة الشائعة المتمثلة في سوء تنفيذ NREGA.

وقد حضر عدد جيد ندوة الويب، حيث جذبت حوالي 42 مشاركاً، كما أثارت نقاشات مثيرة وغنية مع ظهور العديد من المشكلات الرئيسية المتعددة. ومن بين تلك المشكلات ظهرت المشكلة التي تتعلق بكيفية تعديل منظمات المجتمع المدني لاستراتيجيتها عند إشراك مسؤولي الحكومة المتردبين أو المقاومين أو غير المبالين. ويمكن أن يمثل ذلك تحدياً ضخماً، ومن الضروري إشراك المسؤولين الحكوميين في النقاشات المفتوحة من أجل نقل الغرض من العمل وصلته بالمجتمعات المشاركة. ومن الضروري كذلك لمنظمات المجتمع المدني توضيح المواضيع التي يمكنهم استمداد القوة منها. وفي حالة منظمة سامرثان، استخدمت المجموعة قوة البنود الدستورية ذات الصلة و NREGA من أجل الضغط على الحكومات للقيام بما هو مطلوب بموجب القانون.

وقد اشتملت المشكلات الإضافية التي تمت إثارتها أثناء ندوة الويب على كيفية حفاظ منظمات المجتمع المدني على المرونة الكافية للتفكير في الاستراتيجيات وتعديلها عند الضرورة، مع مجرد الوفاء بالالتزامات الخاصة التي يتم تقديمها إلى الجهات المانحة في المقترحات والاتفاقيات، والدور الهام للشباب في الأعمال المتعلقة بالدعم، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالتنسيق والإجماع عند تعديل الاستراتيجيات.

للاستماع إلى ندوة الويب بشكل كامل ولتنزيل العروض التقديمية، قم بزيارة [صفحة ندوات ويب IBP](#).

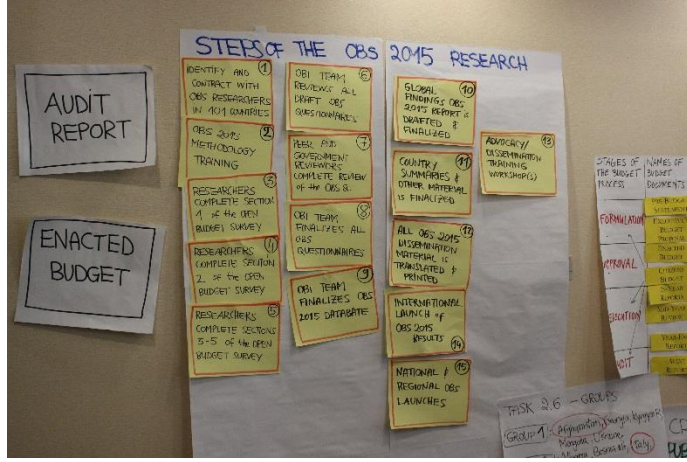
### ورشة عمل حقوق الإنسان والتدريب على الموازنة في تونس، بقلم أكرم الترك، الشراكة الدولية للموازنة

في أواخر شهر أبريل، عقدت IBP ورشة عمل حقوق الإنسان والتدريب على الموازنة في العاصمة التونسية تونس. وقد منح التدريب الذي استمر على مدار ثلاثة أيام، والذي تم تنظيمه بشكل مشترك مع مكتب الأمم المتحدة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان (OHCHR) للمشاركين نظرة أولى حول كيفية النظر في استخدام تحليل الموازنة وأدوات المراقبة الأخرى من أجل المساعدة على إدراك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد اشتمل المشاركون على نشطاء المجتمع المدني العاملين في مجال حقوق الإنسان و / أو تحسين الإدارة في تونس.

وقد اشتملت ورشة العمل على جلسات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقة بين هذه الحقوق والموازنات الحكومية، والأنواع المختلفة لمنهجيات المراقبة التي استخدمها النشطاء في مختلف أرجاء العالم لأغراض الدعم. وقد ركز ما تبقى من ورشة العمل على تحليل الموازنة، من خلال عرض بعض العمليات الحسابية التي يمكن استخدامها للتحقق مما إذا كانت الحكومات تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومع الأخذ في الاعتبار أنه خلال العامين الماضيين أصدرت الحكومة التونسية معلومات عن الموازنة أكثر من أي وقت مضى، تمكن المشاركون من تحليل الأرقام الفعلية الواردة من تونس لرؤية ما إذا كانت الحكومة تبدل جهداً كافياً في قطاعات مثل الصحة والتعليم.

وتواصل IBP تعاونها مع OHCHR في تونس، وسوف تعقد ثلاث ورش عمل أخرى في الشهور الثلاثة القادمة. وسيتم تعديل ورش عمل التدريب هذه بما يتناسب مع احتياجات نشطاء المجتمع المدني العاملين في المناطق الأكثر حرماناً في البلاد، وسيتم عقدها في ولايات القصيرين وقابس وجندوبة.

إطلاق استبيان الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية من خلال تدريب الباحثين في واشنطن دي سي، بقلم ديفيد روبينز، الشراكة الدولية للموازنة



**مبادرة الموازنة المفتوحة لـ IBP**، وهي عبارة عن برنامج بحثي ودعمي عالمي يهدف إلى تعزيز وصول الجماهير إلى معلومات الموازنة وتبني أنظمة الموازنات التي يمكن أن تخضع للمحاسبة، أطلقت جولة عام 2015 من **مسح الموازنة المفتوحة (OBS)**. ويعد OBS هو المقياس الوحيد المستقل والمقارن والمنتظم لشفافية الموازنة والمحاسبة في مختلف أرجاء العالم، وسوف يشتمل استبيان عام 2015 على تقييمات لعدد من الدول يصل إلى 102 دولة. ولإطلاق آخر جولات الاستبيان، قامت IBP بتجميع باحثي المجتمع المدني في 37 دولة معًا من أفغانستان إلى زامبيا، لعدد تدريب لمدة أربعة أيام (من الثامن عشر إلى الحادي والعشرين من مارس) في واشنطن دي سي. وقد تم تجميع الاستبيان الذي يتم إجراؤه كل عامين، باستخدام البيانات التي تم تجميعها من خلال باحثي المجتمع المدني المستقلين في مختلف أنحاء العالم، وكان الغرض من

التدريب هو مساعدة الباحثين، خصوصًا أولئك الجدد على OBS، على تطوير المهارات والأدوات اللازمة لإكمال الجداول الأربعة والأسئلة الـ 133 الموجودة في الاستبيان. كما أتاح التجمع للمشاركين كذلك الفرصة للتعلم من خبراتهم ومشاركتها مع النشطاء الآخرين في مجال الموازنة.

وقد اشتملت التدريبات على فحص متعمق لدورة الموازنة، بما في ذلك المشاركين الرئيسيين، والتواريخ الهامة، وأفضل الممارسات، ووثائق الموازنة. وباستخدام أمثلة من جولات الاستبيان السابقة، تعلم الباحثون كيفية تقييم شمولية وثائق الموازنة، مثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو تقرير نهاية العام. كما تعلموا كذلك كيفية تقييم قوة مؤسسات الإشراف، بالإضافة إلى النماذج المختلفة التي يمكن أن تأخذها مشاركة المواطنين أثناء عملية وضع الموازنة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساعدت ورشة العمل الباحثين على وضع استبيان الموازنة المفتوحة OBS ضمن الجهود العالمية الأوسع نطاقًا للشفافية المالية وفهم كيفية استخدامه كأداة تشخيصية وبحثية وداعمة في الدول التي ينتمون إليها.

وقد كانت ورشة عمل دي سي ضرورية للغاية لضمان توفير الباحثين نتائج مسح متسقة ويمكن الاعتماد عليها، وكانت بمثابة أول مكون للمعونة التدريبية والفنية المستمرة التي يوفرها فريق العمل في IBP في مختلف أرجاء عملية الاستبيان. كما يتم كذلك توفير ندوات الويب عبر الإنترنت والمساعدة وجهًا لوجه إذا تطلبت الموضوعات ذلك.

## المنشورات

### منشورات شراكة الموازنة الدولية

قامت IBP مؤخرًا بإضافة منشورات جديدة إلى [المكتبة](#) المتاحة على الإنترنت.

وتوثيق دراسات الحالة الخاصة بالتأثير التي قمنا بعملها دور تحليل الموازنة والدعم المقدم من خلال منظمات المجتمع المدني في تحسين سياسات الموازنات وتنفيذها. وخلال تلك الدراسات، تعلمت IBP أنه من المفيد فهم الكيفية التي تستجيب بها منظمات المجتمع المدني للظروف المتغيرة التي يمكن أن تؤثر على استدامة إنجازات الحملات الخاصة بها. للتعرف على المزيد من المعلومات عن ذلك في الواقع العملي، قامت IBP بإعادة زيارة ثلاث حملات تم التركيز عليها في دراسات حالة سابقة لرؤية ما حدث بعد انقشاع الغبار.



- حملة سامرثان لتحسين تنفيذ مخطط ضمان التوظيف الريفي القومي في الهند" ([الملخص](#)، [النسخة الكاملة](#)).
- "تحالف العدالة الاجتماعية والوصول إلى الصرف الصحي

- في المستوطنات غير الرسمية في كيب تاون بجنوب إفريقيا" (المُلخص، [النسخة الكاملة](#))  
"الدليل على التغيير: حالة مشروع سابسيدبوس آل كامبو في المكسيك" (المُلخص، [النسخة الكاملة](#))

قراءة أكثر من الميدان - تغطية مناسبة لقضايا الموازنة ومشاركة المجتمع المدني في الموازنة العامة من الصحف الأكاديمية والمتخصصة

في الملاحظة البحثية تحت عنوان "[كيف ترأب منظمات المجتمع المدني الصدع بين الشفافية والمحاسبة](#)"، والتي تم نشرها في *Governance*، يطرح ألبرت فان زيل من IBP "أخطر الأسئلة على الناشطين والعلماء العاملين في مجال المحاسبة: كيف ومتى تؤدي الشفافية إلى مستوى أعلى من المحاسبة؟" وتنظر ملاحظة فان زيل على وجه الخصوص في دور منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بطلب واستخدام معلومات الموازنة الحكومية، من خلال التركيز على دراسات حالة نشاط منظمات المجتمع المدني في 11 دولة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية و جنوب إفريقيا.

وفي ورقة عمل بحثية للسياسات عنوانها "[المحاسبة الانتخابية والإنفاق الحكومي المحلي في إندونيسيا](#)"، تنظر وحدة الحد من الفقر والمساواة في البنك الدولي في شأن تأثيرات إصلاح الانتخابات المحلية (Pilkada) في إندونيسيا. وقد سمحت هذه الإصلاحات بإجراء الانتخابات المباشرة في المقاطعات المحلية اعتماداً على نتائج التنمية البشرية والإنفاق العام وخلق الإيرادات على مستوى المقاطعة. وقد عثر الكتاب على القليل من الأدلة التي تدعو إلى اقتراح أن الانتخابات المباشرة كان لها تأثيرات مهمة على التنمية البشرية، إلا أنهم توصلوا إلى أن مسؤولي المقاطعات أصبحوا أكثر استجابة للاحتياجات المحلية فيما يتعلق بالإنفاق على المجال الصحي.

يقوم عبد الرزاق محمد وعلي ياسين شيخ علي من جامعة سيدم بفحص البيانات من ست مؤسسات فيدرالية في الصومال في بحثهم "[تقييم المحاسبة المالية في منظمات الحكومة الفيدرالية الصومالية](#)" من أجل تقييم قوة نظام المحاسبة المالية للحكومة. ويقدم الكاتبان الكثير من المقترحات لكيفية تحسين الصومال لنظام المحاسبة المالية بها، بما في ذلك نشر بيانات الموازنة الهامة بشكل منتظم بالإضافة إلى تعزيز مشاركة الجماهير في عمليات إعداد الموازنة، من أجل توفير الخدمات العامة الأساسية بشكل أكثر فاعلية.

قام معهد سي دي هوي في كندا بنشر تقرير حول المشكلات المتزايدة في كندا مع المحاسبة المالية تحت عنوان "[المصادقية على المحك \(في النتيجة النهائية\): المحاسبة المالية للحكومات الكندية الكبرى، لعام 2013](#)". ويقول الكاتبان كولين باسبي وويليام بي بي روبسون أنه على مدار العقد المنصرم، تجاوزت حكومات المقاطعات الكندية أهداف الإنفاق الخاصة بها بما مقداره 47 مليار دولار أمريكي في المجمل، مما أدى إلى ارتفاع الضرائب المفروضة والدين العام. وقد كانت التفاوتات واسعة النطاق بني حكومات المقاطعات فيما يتعلق بالمحاسبة والكشف عن معايير المعلومات المالية موجهاً رئيسياً لتجاوز الحدود المسموح بها للإنفاق. ويختتم الكاتبان التقرير باقتراحات حول كيفية تحسين حكومات المقاطعات التقارير المالية الخاصة بها، بحيث يستطيع المشرعون والعامه محاسبة الحكومة.

وفي مشروع مشترك للمؤسسة القومية للهند (NFI) وشركة Sambodhi Research and Communications Private Limited، أصدر دارمندرا شاندركار ونيدهي سين الدليل "[تطوير أطر عمل المراقبة والتقييم لمشروعات عمل الموازنة: دليل لتحديد الكيفيات للممارسين](#)". وقد تم عمل هذا الدليل ليكون بمثابة دليل مرجعي لمساعدة الممارسين على تطوير أطر عمل بسيطة وقوية للمراقبة والتقييم في عملية بسيطة خطوة بخطوة. وهذا الدليل هو نتيجة لسلسلة من ورش العمل التي تم عقدها من خلال NFI مع مجموعات الموازنة الشريكة، وهو يجمع الدروس المستفادة من أجل مساعدة محترفي الموازنات والسياسات على إظهار التأثيرات الراسخة في البيانات المعقدة التي تشتمل على مساهمين متعددين.

## فرص العمل

اثان وظائف متاحة للعمل في شراكة الموازنة الدولية

- [مسؤول برامج – الدعم الدولي](#): تسعى IBP إلى تعيين مسؤول برامج لدعم برنامج الدعم الدولي الخاص بها. ومن خلال هذا البرنامج، تهدف IBP إلى تحقيق إصلاحات شفافية الموازنة في الدول التي تأتي ضمن قائمة أضعف أنظمة الموازنة المفتوحة في العالم.
- [مسؤول برامج \(جنوب إفريقيا\) – برنامج التحفيز](#): تسعى IBP إلى تعيين مسؤول برامج في جنوب إفريقيا من أجل الانضمام إلى فريق عمل برنامج التحفيز. يمثل مسؤول البرامج IBP ويدير مبادرة التحفيز في جنوب إفريقيا.